التجارة الخارجية الزراعية الليبية في ظل التكتلات العربية والإقليمية والدولية (الدول العربية – دول الاتحاد المغاربي– الكوميسا)

* د خالد عبد العاطي موسى اللافي ** د فتحية ميلود ادريس سعد ** د ربيعة خالد خليفة محمد

المستخلص: يعاني النظام الاقتصادي الليبي من أزمة هيكلية رغم ارتفاع قيمة الناتج القومي الليبي، وتتمثل هذه الأزمة في كونه اقتصاداً ريعياً يعتمد بالأساس علي موارد غير متجددة في صورة الناتج البترولي الذي تتأثر قيمته بعدم الاستقرار في عائداته سواء لعدم الاستقرار في الأسعار في الأسواق الخارجية أو بسبب الظروف الداخلية، وتوصلت الدراسة الى أن الدول العربية تعتبر أسواقاً أكثر ملائمة لاستيراد منتجاتها الزراعية إلى ليبيا. ويتضح من مؤشر الطاقة الاستيعابية لأسواق الدول العربية مجتمعة من الصادرات الكلية البينية الليبية أنه قد تحسن خلال الفترة الأولى من الدراسة (2002-2005) حيث يبلغ متوسطه العام خلال تلك الفترة حوالي 87.6%. بالإضافة الى ان هناك توافقاً تجارياً بين الصادرات الزراعية الليبية والواردات الزراعية في مختلف دول المغرب العربي أي أن دول المغرب العربي تعتبر سوقاً تصديرياً مناسباً للمنتجات الزراعية الليبية، كما يتبين أن قيمة مؤشر التوافق التجاري بين الواردات الزراعية الليبية والصادرات الزراعية الوطنية في كل دولة من دول المغرب العربي. آما فيما يتعلق بدول الكوميسا فان دول+ الكوميسا تعتبر سوقاً مناسباً لاستيراد الواردات الزراعية الليبية. وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة اعتماد سياسات مختلفة من شأنها تنمية الصادرات الزراعية الليبية وترشيد الواردات الزراعية الليبية لزيادة نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات ومعالجة العجز المزمن في الميزان التجاري الزراعي الليبي تحت تأثير الاتفاقيات متعددة الأطراف وإنشاء منظمة التجارة العالمية للاستفادة من الالتزامات المفروضة على الدول الأعضاء والتي يتم إزالتها بشكل كبير من أحد قيود التجارة الدولية.

المقدمة: باستطلاع التغيرات الاقتصادية العالمية منذ نهايات القرن العشرين نلاحظ ان هناك اتجاها دولياً إلى التعاون وإنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية لما يترتب عليها من فوائد اقتصادية متبادلة بين أعضائها في ظل تحديات النظام الاقتصادي العالمي المبني على اتفاقيات إنشاء منظمة التجارة العالمية وما يفرضه من تحرير كامل للمبادلات التجارية وقواعد اقتصادية ملزمة لأعضائها. وتمر التكتلات الاقتصادية الإقليمية بمراحل تطور عديدة تبدأ باتفاقيات للتجارة التفضيلية، ثم إنشاء منطقة تجارة حرة، يليها الاتحاد الجمركي ليعقبه السوق المشتركة الذي باستكمال إنشائه واستقراره يبدأ في إنشاء اتحاد نقدي إقليمي بين دوله يليه الاتحاد الاقتصادي بين تلك الدول لينتهي بالاندماج الاقتصادي كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي. وتعتبر ليبيا احدى الدول الأعضاء في كل من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، فضلاً عن الاتحاد العربي المغاربي. ويضاف إلى ذلك أنها تقدمت بطلب لعضوية منظمة التجارة العالمية بتاريخ 10/ يونيه / 2004، وقد أنشأ المجلس العام للمنظمة لجنة لدراسة الطلب الليبي في 27/ يوليو/ 2004 إلا أن ليبيا لم تتقدم إلي الآن بالمذكرات المطلوبة عن قواعد التجارة الدولية بها

* أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عمر المختار hmo2007hno2007@yahoo.com
** استاذ مساعد، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار Taha33.com@yahoo.com
** استاذ مساعد، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار 8707143@gmail,com

لاستكمال أعمال اللجنة في نظر الطلب الليبي، الأمر الذي يعني أن ليبيا يقتصر وضعها علي إعطاء الضوء الأخضر للتفاوض مع المنظمة لاكتساب عضويتها والذي يتوقع استكماله بعد استقرار الأوضاع الاقتصادية الداخلية الليبية ونظرا لما تمر به دولة ليبيا من ظروف اقتصادية فقد اقتضت الضرورة اختيار الفترة 2002-2012 وذلك لعدم توافر البيانات .

أهمية البحث: تظهر أهمية إجراء هذا البحث في استكشاف وتحليل التجارة الخارجية الزراعية الليبية في ظل ارتباطها وعضويتها بكل من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة الكوميسا والاتحاد المغاربي العربي والبرامج التنفيذية لتلك التكتلات لتحديد أفضلها للاقتصاد الليبي بالنسبة لأهم السلع الزراعية في الميزان التجاري الزراعي الليبي سواء في الإنتاج أو الاستهلاك لتحقيق أقصي كفاءة ممكنة من كل منها إنتاجاً واستهلاكاً.

مشكلة البحث: تستهدف التكتلات الاقتصادية الإقليمية التحرير التدريجي لمختلف العوائق والقيود المحددة لمسارات التجارة الخارجية فيما بين الدول الأعضاء وفقا لدرجة التكامل بما يؤثر علي مقادير واتجاهات التجارة البينية بين دول التكامل بما فيها التجارة البينية الزراعية، ولما كانت ليبيا تشترك في عضوية عدد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية –كما سبق ذكره – فقد ترتب علي ذلك تغيرات في اتجاهات ومقادير التجارة الزراعية البينية فيما بينها وبين دول تلك التكتلات دون تقدير لأهمية وآثار ذلك بل ودون تقدير لأفضلية انضمامها لأي من تلك التكتلات بما يضمن تحقيق المصالح القومية للدولة وحصول الشعب على احتياجاته من السلع الزراعية بالأسعار المناسبة وفي الوقت المناسب.

هدف البحث: يستهدف البحث قياس مساهمة التجارة الخارجية الزراعية الليبية في التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تشترك ليبيا في عضويتها واتجاهاتها خلال الفترة 2002-2012

مصادر البيانات والأسلوب البحثي: تستند الدراسة في الحصول على البيانات المنشورة وغير المنشورة من مختلف المصادر المتاحة المعنية بنشر البيانات والتقارير مثل وزارة التخطيط والنشرات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، والتقارير الصادرة عن المصرف الزراعي، وإصدارات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، هذا بالإضافة إلى الإصدارات الدولية التي تصدرها منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، بالإضافة إلى البيانات والمعلومات من شبكة المعلومات الدولية ، وكذلك الاستعانة بالبحوث والدراسات العربية والأجنبية المرتبطة بموضوع الدراسة كما اعتمدت الدراسة في التحليل لمختلف بياناتها وظواهرها الاقتصادية إلى أساليب التحليل الوصفي والكمي لغرض الوصول إلى النتائج التي تخدم أهداف الدراسة.

المواد وطرق البحث:

التنظيم القانوني للتجارة الخارجية الزراعية الليبية:

تمهيد: يتبين من استعراض أهم القوانين والقرارات المنظمة للتجارة الخارجية الزراعية الليبية منذ بداية القرن الواحد والعشرين إصدار اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار في ليبيا قراراً عام 2002 بتنظيم الاستيراد والتصدير يتم بموجبه السماح باستيراد جميع أنواع السلع بدون الحصول على رخص استيراد، وذلك باستثناء عدد محدود من السلع يبلغ حوالي 27 سلعة، يحظر استيرادها ومنها بعض السلع الزراعية وهي إما سلعاً محرمة دينياً أو منتجات زراعية منافسة للإنتاج الوطني في مواسمها، أو منتجات أخرى صناعية منافسة للإنتاج الوطني[1] وتتعرض هذه القائمة عادة للتعديل خاصة فيما يتعلق بالسلع المنافسة للواردات، ويتمشى ذلك مع حق الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في منع السلع التي تتعارض مع التعاليم أو الأعراف السائدة في مجتمعها، وكذلك السلع التي ترى الدولة منعها استجابة للظروف الأمنية، أما بالنسبة للسلع الأخرى التي قد يكون من الصعب إيجاد مبررات مقبولة لمنع دخولها فيمكن اللجوء إلى القيود غير المباشرة كالرسوم أو الضرائب على الاستيراد كبديل للقيود المباشرة.

التنظيم القانوني الليبي للاستيراد من الخارج: تم إصدار عدة قرارات من اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة ومصرف ليبيا المركزي لتنظيم عمليات الاستيراد من الخارج إلى السوق الليبية يمكن سرد أهمها فيما يلي:

أ- رفع القيود الكمية على الواردات والإلغاء التدريجي لنظام تراخيص الاستيراد وأسلوب الموازنات الاستيرادية وتضييق نطاق حظر استيراد السلع ليقتصر على الأسباب الدينية والأمنية مع إعادة النظر في هيكل الرسوم الجمركية على أن يتم فتح الاعتمادات وتسوية المدفوعات التجارية عن طريق المصارف التجارية.

ب- تضييق نطاق الاحتكار ليقتصر الاستيراد على سلع محدودة جداً مثل السلع الأمنية ومرحلياً السلع التموينية الأساسية مثل السكر والأرز[2].

ت- الاهتمام بمبدأ التخصص السلعي وعدم السماح لغير المرخص لهم بمزاولة النشاط، وكذلك عدم السماح للجهات التي ليس من طبيعتها المتاجرة بمباشرة عمليات الاستيراد. فمثلاً يجب أن لا يسمح باستيراد السلع إلا عن طريق جهات متخصصة مرخص لها في الزراعة لاستيراد مستلزمات الإنتاج مثل الأسمدة وغيرها.

(1) مركز البحوث الاقتصادية، **تقرير عن حالة الاقتصاد الليبي**، بنغازي، ليبيا، 2002.

(2)مركز البحوث الاقتصادية **تقرير عن حالة الاقتصاد الليبي**، مرجع سبق ذكره.

ث- زيادة التعريفة الجمركية على السلع غير الضرورية مثل التبغ، وإلغائها على السلع غير القابلة للمتاجرة والتي لا يمكن الاستفادة منها مادياً.

ج- توحيد سعر صرف الدينار لأن تخفيض قيمة العملة الوطنية تؤدي إلى زيادة كمية الصادرات وتخفيض كمية الواردات بينما زيادة قيمة العملة تؤدي إلى تخفيض كمية الصادرات وزيادة كمية الواردات.

ح- السماح باستخدام كافة وسائل الدفع من خلال الجهاز المصرفي في سداد قيمة الواردات بما يحقق الاستفادة القصوى للاقتصاد الوطني الليبي.

خ- تبسيط الإجراءات الجمركية والاستفادة في ذلك من الوسائل والأساليب الحديثة لإجراءات التخليص الجمركي مثل استخدام الحاسوب والأجهزة الإلكترونية الحديثة.

د-التحول التدريجي من سياسة دعم السلع التموينية سواء بشكل مباشر أو من خلال سعر الصرف والتعويض عن ذلك بزيادة الدخول النقدية وتسهيل عمليات البيع بالتقسيط من خلال المصارف[3].

التعريفة الجمركية في ليبيا: باستعراض تطور قيم التعريفة الجمركية على الواردات الليبية أنه نتيجة وتحقيقاً لتخفيض قيمة الدينار الليبي بحوالي 50% مع بداية عام 2002، ولتخفيض الضغط على ميزانية المستهلك بسبب الارتفاع المتوقع في أسعار الواردات نتيجة لارتفاع سعر الصرف الأجنبي، والذي سيؤدي بدوره إلى زيادة أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة في السوق الليبية، فقد تم تعديل بعض بنود التعريفة الجمركية تم بموجبها تخفيض الرسوم الجمركية إلى النصف على عدد كبير من السلع الاستهلاكية منها السلع الغذائية، وقد أصبحت صفر على الواردات الزراعية عدا السلع المشابهة لها بواقع 25%، غير أن ليبيا قد تضطر إلى اللجوء مستقبلاً إلى تعديل التعريفة الجمركية مرة أخرى على بعض السلع المستوردة والمنافسة للإنتاج الوطني بهدف حماية المنتجات الوطنية، وذلك عندما تبدأ المفاوضات بين ليبيا ومنظمة التجارة العالمية لقبول ليبيا عضواً في هذه المنظمة وعندها لابد من ربط التعريفة الجمركية بأعلى معدل ممكن في البداية لتبدأ عملية التخفيض التدريجي بعد الانضمام [4].

(1)مركز البحوث الاقتصادية ، **تقرير عن حالة الاقتصاد الليبي**، مرجع سبق ذكره.

(1) مركز البحوث الاقتصادية، **تقرير عن حالة الاقتصاد الليبي** مرجع سبق ذكره..

الدراسات السابقة:

اشارت دراسة اسحيب [5]عام 2005 أن الفجوة الغذائية في ليبيا قد أخذت اتجاهاً متزايداً في كل من جملة الحبوب، والقمح، والأرز، والذرة الشامية، والسكر، والزيوت، وجملة الخضر. في حين أخذت اتجاهاً متناقصاً من كل الألبان، وجملة اللحوم، واللحوم الحمراء، والأسماك، ولحوم الدواجن، وجملة البقوليات. ويتبين أن ليبيا تحقق في المتوسط فائضاً غذائياً من الشعير، والبطاطس، والبيض، وجملة الفاكهة وتوصي الدراسة بتحرير التجارة بين الدول العربية من خلال تفعيل السوق العربية المشتركة، وتقوية العلاقات بين المؤسسات البحثية والقطاعات الإنتاجية.

كما تبين من دراسة الديب [6] التي أجريت عام 2006 عن آثار العولمة وتحرير التجارة الدولية على صادرات الزروع الحقلية المصرية أن الأثر السلبي لبدء الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية وإنشاء منظمة التجارة العالمية اثر على المتوسط السنوي لقيمة كل من العجز في الميزان التجاري المصري، والعجز في الميزان التجاري الزراعي واوصت الدراسة بضرورة اتباع مجموعة من الإجراءات لتطوير سياساتها الإنتاجية والتسويقية في ظل بدء الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية وإنشاء منظمة التجارة العالمية التي من شأنها تنمية النصيب السوقي لتلك الصادرات في الأسواق العالمية.

كذلك اوضحت دراسة اجراها عبدالسلام [7] عام 2011 عن إمكانات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديد مقدار وحجم الفجوة الغذائية للدول العربية وتشير إلى أن التجارة البينية العربية خلال الفترة (2001- 2005) تأخذ اتجاهاً عاماً متزايدا ، كما توضح إلى أن التجارة البينية العربية بالنسبة إلى التجارة العربية الإجمالية تقدر بنحو 8.7% عام 2001 ترتفع تدريجياً لتبلغ أقصاها عام 2006 بنحو 11.3% وتنتهي الدراسة بضرورة تنفيذ مشروعات الربط الكهربائي بين الدول العربية والربط البري بالسكك الحديدية وتفعيل البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي وتنفيذ اتفاقية الاتحاد الجمركي العربي والأمن المائي العربي.

(2) خيرية عبد الحميد حمد أسحيب، **دراسة اقتصادية للأمن الغذائي في الجماهيرية الليبية**، رسالة ماجستير، كلية الزراعة (سابا باشا). غير منشورة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.

(3) عبير محمد سليمان الديب، **آثار العولمة وتحرير التجارة الدولية على صادرات الزروع الحقلية المصرية**، رسالة دكتوراه، غير منشورة. كلية الزراعة (سابا باشا)، جامعة الإسكندرية، مصر. 2006.

(4) إبراهيم عبدا لهادي عبدا لسلام، **دراسة اقتصادية لإمكانات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة الفيوم، مصر، 2011.

مؤشرات علاقة التجارة الخارجية الليبية بالتجارة الخارجية العربية:

يمكن استعراض العلاقة النسبية بين التجارة الخارجية الليبية والتجارة الخارجية العربية من خلال قياس بعض المؤشرات الرقمية فيما يلي وهي (1) مؤشر تماثل الصادرات (2) مؤشر التوافق التجاري (3) مؤشر الطاقة الاستيعابية للأسواق العربية من الواردات الليبية كما يلي:

(1)مؤشر تماثل الصادرات(8)Exports Similarity:يستخدم مؤشر تماثل الصادرات لقياس مدى التماثل بين الهياكل الإنتاجية لكل من ليبيا من ناحية والدول العربية من ناحية أخرى، إذ ينعكس هيكل الإنتاج على المكونات السلعية للتجارة الخارجية للدولة، وتتراوح قيمته بين صفر ومائة، وكلما زادت قيمة هذا المؤشر فيدل ذلك على زيادة درجة التشابه بين هيكل الصادرات السلعية بين الدولتين أو مجموعة الدول محل الدراسة، أي يدل ذلك على وجود تشابه بين الهياكل الإنتاجية لكل منها، بما يعني أن تلك الهياكل الإنتاجية تكون أقرب إلى التماثل والتشابه منها عن التنوع والاختلاف، أي أنها أكثر تنافساً وليس تكاملاً وبالتالي احتمال إيجاد التجارة بينهما محدود، في حين أن انخفاض مؤشر تماثل الصادرات يدل على وجود اختلاف بين الهياكل الإنتاجية لكل منها أي أن الهياكل الإنتاجية أكثر تكاملاً وليس تنافساً، وبالتالي احتمال إيجاد التجارة بينهما كبير.

ويتم قياس مؤشر تماثل الصادرات كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$\textbf{Exports Similarity} = [\sum \text{Min}\{X_i(ac), X_i(bc)\} * 100]$$

$\mathbf{X_i(ac)}$: نسبة الصادرات الزراعية لإجمالي صادرات الدولة a في السنة i .

$\mathbf{X_i(bc)}$: نسبة الصادرات الزراعية لإجمالي صادرات الدولة b في السنة i .

ويتبين من نتائج مؤشر تماثل صادرات ليبيا ومختلف الدول العربية من الصادرات الزراعية كمت هو في جدول (1) ان المتوسط العام حوالي 8.4% بينما يتفاوت متوسطه من دولة إلى أخرى ويتم تقسيمها إلى المجموعات التالية: (1)المجموعة الأولى التي يكون متوسط مؤشر تماثل الصادرات الزراعية بين ليبيا وبينها أكبر من 40% وتمثلها العراق مما يدل وجود تشابه بين الهياكل الإنتاجية الليبية والعراق أي أن الهيكل الإنتاجي أكثر تنافساً وليس تكاملاً بينهما، وبالتالي احتمال إيجاد التجارة بينهما محدود. (2)المجموعة الثانية التي يكون متوسط مؤشر تماثل الصادرات الزراعية بين ليبيا وبينها من 20- 25% وتمثلها قطر. (3)المجموعة

(1) هويدا السيد حسن، القدرة التنافسية واحتمالات خلق وتحويل التجارة لصادرات مصر من محصول الأرز إلى أهم دول اتفاقيات مناطق التجارة الحرة، **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي**، المجلد العشرون، العدد الثالث، سبتمبر، 2010.

الثالثة التي يكون متوسط مؤشر تماثل الصادرات الزراعية بين ليبيا وبينها من 10- 20% وتتمثل في الإمارات/ البحرين/ الجزائر/السعودية. (4)المجموعة الرابعة التي يكون متوسط مؤشر تماثل الصادرات الزراعية بين ليبيا وبينها من 2- 2.5% وتتمثل في الصومال/ اليمن. (5)المجموعة الخامسة التي يكون متوسط مؤشر تماثل الصادرات الزراعية بين ليبيا وبينها في حدود 2% أو أقل وتتمثل في الأردن/ تونس/ السودان/سوريا/ جزر القمر/ لبنان/ مصر/ المغرب/ موريتانيا. ويتبين من اختلاف مؤشر تماثل الصادرات الزراعية الليبية من مجموعة من الدول العربية إلى مجموعة أخرى على وجود اختلاف نسبي بدرجات متفاوتة بين الهياكل الإنتاجية الزراعية الليبية وهذه الدول، بما يعني اختلاف درجة التكامل أو التنافس فيما بينها، وبالتالي اختلاف احتمال إيجاد التجارة بين ليبيا وهذه الدول.

(2)مؤشر التوافق التجاري(9) Trade Compatibility:يستخدم مؤشر التوافق التجاري لقياس مدى توافق صادرات أو واردات دولة مع واردات أو صادرات دولة أخرى، ليدل على احتمال تحويل التجارة بين دولة ودولة أخرى، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر وواحد صحيح، وكلما زادت قيمته فيدل ذلك على زيادة درجة التوافق بين صادرات دولة وواردات دولة أخرى محل الدراسة، وبالتالي احتمال تحويل للتجارة بحيث تحل سلع الدولة الأم محل السلع التي تستوردها الدولة الأخرى من العالم بدرجة أكبر من احتمال أن تحل السلع من الدولة الأخرى محل السلع التي تستوردها الدولة الأم من العالم.

ويتم قياس مؤشر التوافق التجاري كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$Trade\ Compatibility = 1 - \left\{\left(\sum |M_{bi} - X_{ai}|\right)/2\right\}$$

$\mathbf{M_{bi}}$: نسبة الواردات الزراعية لإجمالي واردات الدولة b .

$\mathbf{X_{ai}}$: نسبة الصادرات الزراعية لإجمالي صادرات الدولة a .

يتبين من النتائج في جدول (2) أن المتوسط العام لمؤشر التوافق التجاري بين الصادرات الزراعية الليبية والواردات الزراعية الوطنية في كل دولة من الدول العربية المتوسط العام حوالي 0.912 مما يعنى أن هناك توافقاً تجارياً بين الصادرات الزراعية الليبية والواردات الزراعية في مختلف الدول العربية أي أن الدول العربية تعتبر سوقاً تصديرياً مناسباً للمنتجات الزراعية الليبية، لأن ارتفاع مؤشر توافق الصادرات الزراعية الليبية إلى الواردات الزراعية في مختلف الدول العربية يعنى أن ليبيا يمكن أن تمثل مصدراً

(1) محمد عبدالصادق السنتريسى وآخرون، احتمالات خلق وتحويل التجارة الزراعية بين مصر ودول الكوميسا، **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي**، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، يونيو، 2009.

للواردات الزراعية للدول العربية، وهذا يعني فرص توسع الصادرات الزراعية الليبية إلى مختلف الدول العربية واعدة مما يعني احتمال تحويل للتجارة بحيث تحل المنتجات الزراعية الليبية محل المنتجات الزراعية التي تستوردها الدول العربية من العالم بدرجة أكبر.

كما تبين من جدول (3) أن قيمة مؤشر التوافق التجاري بين الواردات الزراعية الليبية والصادرات الزراعية من كل دولة من الدول العربية على حده يبلغ في المتوسط حوالي 0.922 مما يعنى أن هناك توافقاً تجارياً بين الواردات الزراعية الليبية والصادرات الزراعية من مختلف الدول العربية، أي أن الدول العربية تعتبر سوقاً مناسباً لاستيراد لواردات الزراعية الليبية منها، لأن ارتفاع مؤشر توافق الواردات الزراعية الليبية وصادرات الدول العربية الزراعية يعني أن الدول العربية تعتبر أسواقاً أكثر ملائمة لاستيراد منتجاتها الزراعية إلى ليبيا. ويتبين ايضا أن كل من لبنان، وتونس، والمغرب، ومصر، والأردن، والسودان، وموريتانيا، واليمن، وعمان، والبحرين، والإمارات، والسعودية، والصومال، والكويت، والجزائر، وقطر، والعراق أكثر الدول العربية قدرة على توفير احتياجات ليبيا من السلع الزراعية وفقاً لترتيبها إذ تبلغ قيمة هذا المؤشر حوالي 0.974، 0.971 ، 0.963 ، 0.963، 0.963 ، 0.937 ، 0.930 ، 0.929 ، 0.926 ، 0.923 ، 0.921 ، 0.919، 0.918 ، 0.918 ، 0.917 ، 0.0916 لهذه الدول على الترتيب بين الواردات الزراعية الليبية والصادرات الزراعية من الدول العربية. في حين انخفاض مؤشر توافق الواردات الزراعية الليبية يعني أن الدول العربية أقل ملائمة للصادرات الزراعي الليبية من الدول العربية إلى ليبيا، بينما يتبين أن كل من سوريا وجزر القمر أقل الدول العربية قدرة على توفير احتياجات ليبيا الاستيرادية من السلع الزراعية إذ تبلغ قيمة هذا المؤشر حوالي 0.890 ، 0.679 على التوالي.

(3)مؤشر الطاقة الاستيعابية[10] لأسواق الدول العربية من الصادرات الليبية: يستخدم مؤشر الطاقة الاستيعابية لقياس قدرة استيعاب سوق دولة ما لواردات دولة أخرى ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$Compassing\ Competence = \frac{\frac{Ex}{Im}}{Min\left\{\frac{Im}{Ex}\right\}} * 1$$

حيث **Exports** : تعبر عن صادرات ليبيا للدول العربية. **Imports** : واردات الدول العربية من العالم.

ويتضح النتائج أن مؤشر الطاقة الاستيعابية لأسواق الدول العربية مجتمعة من الصادرات الكلية البينية الليبية قد تحسن خلال الفترة الأولى من الدراسة (2002-2005) حيث يبلغ متوسطه العام خلال تلك الفترة حوالي 87.6%. في حين يتبين أنه يبلغ حده

(1)ضيف منصور سليمان، **تحليل اقتصادي لكل من التجارة الخارجية والتجارة الخارجية الزراعية المصرية مع أهم التكتلات الاقتصادية**، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، 2004.

الأقصى عام 2006 إذ يبلغ حوالي 100%، ولم تصل الطاقة الاستيعابية إلى هذا المستوى مرة أخرى خلال فترة الدراسة (2002-2012) ، في حين يتبين أن مؤشر الطاقة الاستيعابية يبلغ حده الأدنى عام 2008 إذ يبلغ حوالي 36.3% ثم زاد بعد ذلك ليبلغ في نهاية الفترة إلى حوالي 66.7% عام 2012.

جدول (1): تطور مؤشر تماثل الصادرات الزراعية بين ليبيا والدول العربية خلال الفترة (2002-2012)

السنة	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	الصومال
2002	12.36	92.98	96.83	11.31	35.14	51.00	9.05	15.59	16.55
2003	4.32	32.68	30.81	4.12	94.04	73.51	4.17	4.22	8.68
2004	0.17	3.92	2.81	0.26	8.94	3.69	0.29	0.26	0.55
2005	0.18	2.71	1.35	0.16	7.82	2.66	0.23	0.25	0.39
2006	0.10	2.51	1.18	0.13	6.04	1.54	0.21	0.12	0.35
2007	0.13	1.65	0.57	0.11	5.39	1.49	0.81	0.10	0.26
2008	0.07	1.68	0.39	0.07	3.07	1.32	0.42	1.24	0.22
2009	0.11	1.01	0.70	0.26	8.32	2.33	0.34	0.09	0.07
2010	0.09	0.99	0.77	0.22	7.57	1.29	0.40	0.09	0.05
2011	0.07	0.90	0.58	0.14	5.69	1.24	0.28	0.01	0.04
2012	0.04	0.79	0.38	0.09	2.83	0.95	0.10	0.01	0.04
المتوسط	**1.4**	**12.9**	**12.4**	**1.5**	**16.8**	**12.8**	**1.5**	**1.9**	**2.5**

تابع الجدول رقم (1)

السنة	العراق	عمان	قطر	جزر القمر	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
2002	4.47	40.16	23.32	0.19	41.57	12.11	12.89	13.87	10.45	3.86
2003	15.89	12.39	87.94	0.09	86.57	4.25	4.95	4.27	3.01	14.53
2004	99.08	0.61	9.59	0.16	8.76	0.24	0.27	0.29	0.10	0.90
2005	60.77	1.15	8.20	0.05	6.76	0.19	0.24	0.17	0.06	0.49
2006	71.47	1.03	15.87	0.02	6.69	0.17	0.24	0.09	0.07	0.46
2007	58.81	0.72	9.55	0.02	5.15	0.13	0.19	0.17	0.08	0.55
2008	66.54	0.91	9.12	0.02	5.31	0.11	0.12	0.05	0.43	0.30
2009	15.31	0.76	17.93	0.00	5.79	0.18	0.12	0.17	1.53	0.57
2010	18.87	1.56	20.35	0.01	8.06	0.12	0.18	0.14	0.83	0.84
2011	18.88	1.39	24.12	0.01	7.06	0.09	0.15	0.13	0.83	0.59
2012	16.85	0.81	17.25	0.01	5.04	0.06	0.06	0.09	0.46	0.31
المتوسط	**40.6**	**5.6**	**22.1**	**0.1**	**16.9**	**1.6**	**1.8**	**1.8**	**1.6**	**2.1**

كما يتضح ان مؤشر الطاقة الاستيعابية قد تدهور خلال الفترة الثانية من الدراسة وذلك بمتوسط يبلغ حوالي 68.3% خلال الفترة (2007-2012)، كما يتبين أن المتوسط العام لمؤشر الطاقة الاستيعابية يبلغ حوالي 78.2% خلال فترة الدراسة (2002-2012).

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن منطقة التجارة العربية الحرة دخلت حيز التنفيذ منذ عام 2005 وأزيلت جميع التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء؛ إلا أن حجم التبادل التجاري بين ليبيا وسائر دول أعضاء المجموعة – شأنه في ذلك شأن حجم التبادل التجاري بين مختلف الدول العربية – لا يزال محدوداً حتى الآن إلى الدرجة التي تصل فيها التجارة البينية بين دول المنطقة لا

يزيد عن 10% من حجم التجارة الخارجية للمنطقة بما يعني أن التجارة الخارجية للدول العربية مع دول العالم الأخرى خارج المنطقة تبلغ قرابة 90%. ويعتبر مثل هذا الأمر غير مقبول مما يتطلب طرح والتعرف على بعض الآليات التي قد تسهم في تنامي التبادل التجاري بين دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإرساء التعريف بمنتجات تلك الدول فيما بينها لأن الجغرافيا المتقاربة والتاريخ الواحد واللغة المشتركة كلها مقومات تؤهل لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطن العربي.

جدول (2): تطور مؤشر التوافق التجاري بين الصادرات الزراعية الليبية وواردات الدول العربية خلال الفترة(2002-2012)

السنة	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	الصومال
2002	0.925	0.958	0.945	0.941	0.881	0.923	0.858	0.950	0.930
2003	0.926	0.964	0.948	0.947	0.902	0.923	0.885	0.953	0.931
2004	0.902	0.981	0.955	0.944	0.869	0.912	0.927	0.910	0.803
2005	0.931	0.987	0.958	0.946	0.886	0.920	0.911	0.953	0.809
2006	0.928	0.988	0.960	0.952	0.891	0.926	0.925	0.969	0.856
2007	0.920	0.985	0.966	0.943	0.889	0.959	0.923	0.963	0.714
2008	0.915	0.989	0.971	0.950	0.883	0.992	0.948	0.997	0.721
2009	0.918	0.967	0.948	0.957	0.921	0.939	0.918	0.920	0.785
2010	0.922	0.968	0.947	0.955	0.923	0.921	0.893	0.927	0.851
2011	0.931	0.973	0.952	0.948	0.875	0.921	0.917	0.938	0.877
2012	0.934	0.976	0.952	0.946	0.920	0.928	0.910	0.790	0.875
المتوسط	**0.922**	**0.978**	**0.954**	**0.949**	**0.893**	**0.932**	**0.909**	**0.933**	**0.831**

تابع الجدول(2)

السنة	العراق	عمان	قطر	جزر القمر	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
2002	0.881	0.921	0.961	6.266	0.937	0.889	0.891	0.951	0.886	0.068
2003	0.825	0.921	0.967	3.640	0.947	0.908	0.856	0.941	0.969	0.900
2004	0.917	0.854	0.966	1.452	0.948	0.915	0.888	0.945	0.938	0.858
2005	0.928	0.945	0.983	1.395	0.949	0.904	0.905	0.952	0.935	0.857
2006	0.930	0.967	0.992	1.077	0.953	0.905	0.901	0.958	0.937	0.937
2007	0.933	0.967	0.993	0.779	0.955	0.904	0.899	0.958	0.826	0.923
2008	0.954	0.971	0.994	0.482	0.963	0.930	0.925	0.926	0.979	0.891
2009	0.896	0.946	0.989	3.320	0.942	0.927	0.902	0.942	0.874	0.871
2010	0.894	0.962	0.988	4.659	0.951	0.924	0.889	0.941	0.934	0.881
2011	0.907	0.967	0.989	4.700	0.952	0.930	0.927	0.965	0.960	0.877
2012	0.938	0.973	0.989	3.155	0.952	0.931	0.936	0.954	0.936	0.787
المتوسط	**0.903**	**0.941**	**0.978**	**2.830**	**0.948**	**0.915**	**0.898**	**0.946**	**0.923**	**0.796**

جدول (3): تطور مؤشر التوافق التجاري بين الواردات الزراعية الليبية وصادرات الدول العربية خلال الفترة (2002-2012)

السنة	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	الصومال
2002	0.964	0.904	0.904	0.971	0.898	0.899	0.990	0.950	0.964
2003	0.996	0.950	0.951	0.993	0.945	0.946	0.994	0.994	0.996
2004	0.971	0.903	0.905	0.982	0.900	0.903	0.972	0.982	0.971
2005	0.969	0.906	0.910	0.979	0.903	0.906	0.955	0.950	0.969
2006	0.989	0.922	0.926	0.986	0.920	0.924	0.961	0.992	0.989
2007	0.982	0.924	0.934	0.997	0.921	0.925	0.929	0.999	0.982
2008	0.969	0.950	0.962	0.973	0.949	0.951	0.960	0.951	0.969
2009	0.943	0.965	0.970	0.997	0.955	0.958	0.987	0.922	0.943
2010	0.957	0.958	0.960	0.987	0.950	0.956	0.970	0.960	0.957
2011	0.946	0.864	0.867	0.898	0.858	0.862	0.878	0.331	0.946
2012	0.958	0.956	0.962	0.995	0.953	0.955	0.989	0.730	0.958
المتوسط	**0.963**	**0.923**	**0.926**	**0.971**	**0.918**	**0.921**	**0.963**	**0.890**	**0.963**

تابع الجدول رقم (3)

السنة	العراق	عمان	قطر	جزر القمر	الكويت	لبنان	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
2002	0.895	0.916	0.897	3.511	0.899	0.966	0.962	0.957	0.977	0.883
2003	0.943	0.964	0.945	1.975	0.945	0.995	0.996	0.995	0.969	0.961
2004	0.897	0.933	0.899	0.964	0.900	0.988	0.978	0.973	0.882	0.922
2005	0.902	0.912	0.903	0.843	0.903	0.966	0.951	0.972	0.909	0.926
2006	0.918	0.927	0.919	0.686	0.919	0.971	0.956	0.977	0.952	0.938
2007	0.919	0.931	0.920	0.601	0.921	0.983	0.964	0.968	0.975	0.934
2008	0.947	0.953	0.947	0.709	0.948	0.998	0.995	0.934	0.960	0.966
2009	0.954	0.968	0.954	1.731	0.955	0.984	0.953	0.979	0.961	0.974
2010	0.950	0.955	0.950	0.395	0.950	0.984	0.994	0.992	0.959	0.959
2011	0.858	0.862	0.858	0.504	0.858	0.922	0.897	0.902	0.864	0.867
2012	0.952	0.956	0.952	0.720	0.952	0.987	0.988	0.995	0.960	0.964
المتوسط	**0.916**	**0.929**	**0.917**	**0.079**	**0.918**	**0.974**	**0.963**	**0.963**	**0.937**	**0.930**

جدول (4): تطور مؤشر الطاقة الاستيعابية لأسواق الدول العربية من إجمالي الصادرات الليبيةخلال الفترة(2002-2012)

السنة	إجمالي صادرات ليبيا للدول العربية	إجمالي واردات الدول العربية من العالم	واردات الدولالعربية/ الصادرات الليبية	واردات الدول العربية/أقل قيمة (الواردات العربية / الصادرات الليبية)	الطاقة الاستيعابية
2002	420	161965	385.63	527.40	79.64
2003	552	188863	342.14	614.99	89.76
2004	749	258803	345.53	842.73	88.88
2005	1024	341972.6	333.96	1113.55	91.96
2006	1280	393087	307.10	1280.00	100.00
2007	1377	496239	360.38	1615.89	85.22
2008	1969	1667876	847.07	5431.05	36.25
2009	1203	551208	458.19	1794.88	67.02
2010	1668	618750	370.95	2014.82	82.79
2011	1671	712848	426.60	2321.22	71.99
2012	1712.8	789162	460.74	2569.72	66.65
المتوسط السنوي	1238.71	561888.5	–	–	*78.20

***متوسط هندسي**

التجارة الخارجية الليبية البينية مع اتحاد المغرب العربي: يعتبر اتحاد المغرب العربي الذي تم توقيع معاهدة إنشائه في 17 يناير 1989، ويضم المغرب وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا من أهم التكتلات العربية بالنسبة للدولة الليبية لأن دوله تتماثل ثقافياً وتتواصل جغرافياً إضافة إلى التشابه في تجربة التنمية التي انتهجتها رغم اختلاف الاستراتيجيات. وفور الإعلان عن قيام الاتحاد ألمغاربي تم بناء المؤسسات وتحديد آليات سيرها، إذ تم تشكيل البرلمان ألمغاربي والأمانة والرئاسة. كما تشكلت لجان عديدة متخصصة في المجال الاقتصادي، وحددت المادة الثانية من الاتحاد أهداف المعاهدة وتتلخص في تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها، والدفاع عن حقوقها، والعمل تدريجياً على تحقيق حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها. ويتكون الهيكل التنظيمي للاتحاد من مجلس رئاسة ويمثله رؤساء الدول ووزراء الخارجية وأمانة عامة. وأشارت المادة السابعة عشر على أنه من حق الدول الأعضاء عقد اتفاقيات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة، كما تنص المادة

السابعة عشر من الاتفاقية على أنه من حق الدول العربية أو المجموعة الأفريقية الانضمام إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء على أن تكون القرارات بالإجماع. ولكن المشاكل السياسية التي تعترض دول هذا الاتحاد (منها مشكلة الصحراء الغربية) بين الجزائر والمغرب وموريتانيا حالت دون وصوله إلى الهدف الذي أنشأ من أجله[11].

مؤشرات التجارة الخارجية الليبية بالتجارة الخارجية لاتحاد المغرب العربي: يمكن استعراض العلاقة النسبية بين التجارة الخارجية الليبية والتجارة الخارجية لاتحاد المغرب العربي من خلال قياس بعض المؤشرات الرقمية فيما يلي وهي (1) مؤشر تماثل الصادرات (2) مؤشر التوافق التجاري (3) مؤشر الطاقة الاستيعابية لأسواق اتحاد المغرب العربي من الواردات الليبية كما يلي:

(1)مؤشر تماثل الصادرات Exports Similarity: تبين إن نتائج مؤشر تماثل صادرات ليبيا ودول المغرب العربي من الصادرات الزراعية إذ يبلغ حوالي 5.43% في المتوسط وقد أرتفع مؤشر تماثل الصادرات في دولة الجزائر فبلغ حوالي 16.8% وهذا يدل وجود تشابه بين الهياكل الإنتاجية لليبيا مع دولة الجزائر، أي أن الهيكل الإنتاجي أكثر تنافساً وليس تكاملاً، وبالتالي احتمال إيجاد التجارة بينهما محدود، على الرغم من ذلك فهناك إمكانية التوسع في التبادل التجاري بينهما وذلك لاختلاف السلع وتميزها عن غيرها من السلع الأخرى. ويتبين من اختلاف مؤشر تماثل الصادرات الزراعية الليبية في كل من المغرب، وموريتانيا، وتونس فيبلغ حوالي 1.8 %، 1.6 %، 1.5 % على الترتيب وهذا يدل على وجود اختلاف بين الهياكل الإنتاجية الزراعية الليبية وهذه الدول. بما يعني اختلاف درجة التكامل أو التنافس فيما بينها، وبالتالي اختلاف احتمال إيجاد التجارة بين ليبيا وهذه الدول كما هو موضح بالجدول (5).

جدول (5): تطور مؤشر تماثل الصادرات الزراعية بين ليبيا ودول المغرب العربي خلال الفترة (2002-2012)

السنة	مؤشر تماثل تونس	مؤشر تماثل الجزائر	مؤشر تماثل المغرب	مؤشر تماثل موريتانيا
2002	11.3	35.32	13.85	10.49
2003	4.14	93.68	4.29	3.01
2004	0.28	9.46	0.31	0.11
2005	0.16	7.83	0.17	0.06
2006	0.13	5.88	0.08	0.07
2007	0.1	5.26	0.16	0.08
2008	0.07	3.07	0.05	0.43
2009	0.26	8.32	0.17	1.53
2010	0.22	7.57	0.14	0.83
2011	0.14	5.69	0.13	0.83
2012	0.09	2.83	0.09	0.46
المتوسط	**1.5**	**16.8**	**1.8**	**1.6**

(1) عبد الحكيم الرفاعى، **السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار القاهرة للنشر، جمهورية مصر العربية ، 1976.

(2)مؤشر التوافق التجاري **Trade Compatibility** :تبين أن مؤشر التوافق التجاري بين الصادرات الزراعية الليبية والواردات الزراعية الوطنية في كل دولة من دول المغرب العربي يبلغ متوسطه العام حوالي 0.929 مما يعنى أن هناك توافقاً تجارياً بين الصادرات الزراعية الليبية والواردات الزراعية في مختلف دول المغرب العربي أي أن دول المغرب العربي تعتبر سوقاً تصديرياً مناسباً للمنتجات الزراعية الليبية، لأن ارتفاع مؤشر توافق الصادرات الزراعية الليبية إلى الواردات الزراعية في مختلف دول المغرب العربي يعنى أن ليبيا يمكن أن تمثل مصدراً للواردات الزراعية لدول المغرب العربي، وهذا يعنى أن فرص توسع الصادرات الزراعية الليبية إلى مختلف دول المغرب العربي واعدة مما يعنى احتمال تحويل للتجارة بحيث تحل المنتجات الزراعية الليبية محل المنتجات الزراعية التي تستوردها دول المغرب العربي من العالم بدرجة أكبر كما هو موضح بالجدول (6).

جدول (6) : تطور مؤشر التوافق التجاري بين الصادرات الزراعية الليبية وواردات دول المغرب العربي خلال الفترة (2002-2012)

السنة	مؤشر توافق تونس	مؤشر توافق الجزائر	مؤشر توافق المغرب	مؤشر توافق موريتانيا
2002	0.941	0.881	0.951	0.886
2003	0.947	0.902	0.941	0.97
2004	0.944	0.869	0.945	0.938
2005	0.946	0.886	0.952	0.934
2006	0.952	0.891	0.958	0.937
2007	0.943	0.889	0.958	0.826
2008	0.95	0.883	0.926	0.979
2009	0.957	0.921	0.942	0.874
2010	0.955	0.923	0.941	0.934
2011	0.948	0.875	0.965	0.96
2012	0.946	0.92	0.954	0.936
المتوسط	**0.948**	**0.894**	**0.948**	**0.925**

كما تبين أيضا أن قيمة مؤشر التوافق التجاري بين الواردات الزراعية الليبية والصادرات الزراعية الوطنية في كل دولة من دول المغرب العربي يبلغ متوسطه العام قرابة 0.953 مما يعنى أن هناك توافقاً تجارياً بين الواردات الزراعية الليبية والصادرات الزراعية من مختلف دول المغرب العربي أي أن دول المغرب العربي تعتبر سوقا مناسباً لاستيراد الواردات الزراعية الليبية منها، لأن ارتفاع مؤشر توافق الواردات الزراعية الليبية وصادرات دول المغرب العربي الزراعية يعنى أن دول المغرب العربي تعتبر أسواقاً أكثر ملائمة لاستيراد منتجاتها الزراعية إلى ليبيا. وتبين أن كل من تونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا أكثر دول المغرب العربي قدرة على توفير احتياجات ليبيا من السلع الزراعية وفقاً لترتيبها هذا إذ تبلغ قيمة هذا المؤشر قرابة 0.98 ، 0.92 ، 0.97 ، 0.94 لهذه الدول على الترتيب بين الواردات الزراعية الليبية والصادرات الزراعية من دول المغرب العربي كما هو موضح بالجدول (7)

جدول (7): تطور مؤشر التوافق التجاري بين الواردات الزراعية الليبية وصادرات دول المغرب العربي خلال الفترة (2002-2012)

السنة	مؤشر توافق تونس	مؤشر توافق الجزائر	مؤشر توافق المغرب	مؤشر توافق موريتانيا
2002	0.971	0.898	0.957	0.977
2003	0.993	0.945	0.995	0.968
2004	0.982	0.9	0.973	0.882
2005	0.979	0.903	0.972	0.909
2006	0.987	0.92	0.977	0.952
2007	0.997	0.921	0.968	0.975
2008	0.973	0.949	0.934	0.96
2009	0.997	0.955	0.979	0.961
2010	0.987	0.95	0.992	0.959
2011	0.898	0.858	0.902	0.864
2012	0.995	0.953	0.995	0.96
المتوسط	**0.978**	**0.923**	**0.968**	**0.943**

(3)مؤشر الطاقة الاستيعابية لأسواق دول المغرب العربي من الصادرات الليبية: يتضح أيضا أن مؤشر الطاقة الاستيعابية لأسواق دول المغرب العربي مجتمعة من الصادرات الكلية الليبية يبلغ حده الأقصى عام 2006 إذ يبلغ حوالي 100%، ولم تصل الطاقة الاستيعابية إلى هذا المستوى مرة أخرى خلال فترة الدراسة (2002-2012)، في حين يتبين أن مؤشر الطاقة الاستيعابية يبلغ حده الأدنى عام 2009 إذ يبلغ حوالي 60.8%، كما يتبين أن المتوسط العام لمؤشر الطاقة الاستيعابية قد يبلغ حوالي 76% خلال فترة الدراسة (2002-2012) كما هو موضح بالجدول (8).

جدول (8): تطور مؤشر الطاقة الاستيعابية لأسواق دول المغرب العربي من إجمالي الصادرات الليبية خلال الفترة (2002-2010)

السنة	إجمالي صادرات ليبيا لدول المغرب العربي	إجمالي واردات دول المغرب العربي من العالم	واردات دول المغرب العربي/ الصادرات الليبية	واردات دول المغرب العربي/أقل قيمة (الواردات/الصادرات الليبية)	الطاقة الاستيعابية
2002	420	34024	81.01	713.29	58.88
2003	552	41448	75.09	868.93	63.53
2004	749	50082	66.87	1049.94	71.34
2005	1024	54855	53.57	1150.00	89.04
2006	1280	61053	47.70	1279.94	100.00
2007	1377	79394	57.66	1664.44	82.73
2008	1969	106823	54.25	2239.48	87.92
2009	1203	94393	78.46	1978.89	60.79
2010	1668	101736	60.99	2132.83	78.21
2011	1671	100519	60.15	2107.32	79.30
2012	1712.8	127169	74.25	2666.02	64.25
المتوسط	**1238.71**	**77408.73**	–	–	***76.00**

***متوسط هندسي**

التجارة الخارجية الليبية البينية مع الكوميسا: يعتبر إنشاء السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "الكوميسا [12]" عام 1994 بداية حقبة جديدة من التكامل الإقليمي في أفريقيا، حيث تتألف الكوميسا من 19 دولة عضواً هي: "بوروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، اريتريا، أثيوبيا، كينيا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، رواندا، سيشل، السودان، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي" .

وتعتبر التجارة الخارجية البينية بين دول الكوميسا من الأهمية بمكان لأنها تعتبر من أهم المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي، إذ يتبين زيادة إجمالي قيمة الصادرات الكلية لدول الكوميسا من حوالي 14.6 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 107.6 مليار دولار عام 2012 ، بنسبة زيادة تبلغ حوالي 636% من قيمتها عام 2000 في حين تبين زيادة إجمالي قيمة الواردات الكلية لدول الكوميسا من حوالي 31.2 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 154.6 مليار دولار عام 2012 ، بنسبة زيادة تبلغ حوالي 396% من قيمتها عام 2000 كما يتبين زيادة إجمالي قيمة الصادرات الزراعية لدول الكوميسا من حوالي 4.9 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 15.1 مليار دولار عام 2012 ، بنسبة زيادة تبلغ حوالي 209%. من قيمتها عام 2000 في حين يتبين زيادة إجمالي قيمة الواردات الزراعية لدول الكوميسا من حوالي 6.2 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 29.7 مليار دولار عام 2012 ، بنسبة زيادة تبلغ حوالي 374.5% من قيمتها عام 2000.

جدول (9): تطور مؤشر تماثل الصادرات الزراعية بين ليبيا ودول الكوميسا خلال الفترة (2002-2012)

السنة	بروندي	الكاميرون	جيبوتي	اريتريا	أثيوبيا	كينيا	مدغشقر	ملاوي	موريشيوس
2002	0.10	0.48	0.11	1.36	0.15	0.24	0.15	0.15	0.60
2003	0.23	0.16	0.29	0.89	0.12	0.20	0.38	0.10	0.53
2004	0.24	0.10	0.11	0.20	0.04	0.13	0.52	0.11	0.29
2005	0.05	0.06	0.13	0.36	0.03	0.06	0.13	0.03	0.13
2006	0.07	0.05	0.02	0.15	0.01	0.02	0.08	0.02	0.07
2007	0.18	0.01	0.11	0.71	0.04	0.07	0.21	0.04	0.16
2008	0.03	0.01	0.03	0.31	0.01	0.03	0.07	0.01	0.07
2009	0.05	0.03	0.18	0.27	0.02	0.05	0.14	0.03	0.16
2010	0.03	0.02	0.24	0.09	0.03	0.04	0.13	0.02	0.13
2011	0.09	0.04	0.86	16.78	0.04	0.09	0.15	0.04	0.19
2012	0.06	0.04	0.01	3.30	0.02	0.05	0.11	0.02	0.11
المتوسط	**8.0**	**6.8**	**9.0**	**8.6**	**10.3**	**10.0**	**10.4**	**7.3**	**6.9**

[1] السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، **إستراتيجية الكوميسا الإحصائية 2013** ، الاجتماع الخامس للجنة الكوميسا المعنية بالمسائل الإحصائية ، لوساكا – زامبيا ، 2013.

تابع الجدول رقم (9)

السنة	الكونغو	رواندا	سيشيل	السودان	سويزلاند	أوغندا	زامبيا	زيمبابوي	مصر
2002	8.13	0.21	28.74	0.34	0.65	0.20	0.85	0.39	0.62
2003	3.62	0.19	16.69	0.51	0.74	0.41	0.69	0.49	0.69
2004	1.84	0.18	14.70	0.25	0.33	0.12	0.28	0.13	0.36
2005	0.74	0.06	4.31	0.17	0.13	0.05	0.15	0.05	0.23
2006	0.71	0.02	1.75	0.16	0.04	0.03	0.16	0.02	0.19
2007	1.06	0.07	2.20	0.13	0.17	0.06	0.38	0.20	0.34
2008	0.77	0.02	0.67	0.25	0.06	0.02	0.18	0.04	0.15
2009	1.34	0.07	1.36	0.43	0.16	0.06	0.28	0.07	0.13
2010	2.65	0.04	0.39	0.49	0.14	0.04	0.28	0.09	0.19
2011	7.70	0.10	7.67	0.62	0.21	0.08	0.42	0.11	0.21
2012	2.76	0.07	2.65	0.13	0.14	0.05	0.31	0.09	0.14
المتوسط	**12.8**	**6.1**	**6.5**	**7.8**	**12.0**	**8.2**	**4.2**	**9.6**	**5.5**

مؤشرات التجارة الخارجية الليبية بالتجارة الخارجية للكوميسا: يمكن استعراض العلاقة النسبية بين التجارة الخارجية الليبية والتجارة الخارجية للكوميسا من خلال قياس بعض المؤشرات الرقمية فيما يلي وهي (1) مؤشر تماثل الصادرات (2) مؤشر التوافق التجاري (3) مؤشر الطاقة الاستيعابية لأسواق الكوميسا من الواردات الليبية كما يلي:

(1)مؤشر تماثل الصادرات Exports Similarity:يتبين من نتائج مؤشر تماثل صادرات ليبيا ومختلف دول الكوميسا من الصادرات الزراعية جدول (10) إن المتوسط العام للمؤشر حوالي 8.3%بينما يتفاوت متوسطه من دولة إلى أخرى ويتم تقسيمها إلى المجموعات التالية: (1)المجموعة الأولى التي يكون متوسط مؤشر تماثل الصادرات الزراعية بين ليبيا وبينها أكبر من 10% وتمثلها الكونغو الديمقراطية/سويزلاند/ ومدغشقر/ وأثيوبيا مما يدل وجود تشابه بين الهياكل الإنتاجية الليبية وهذه الدول أي أن الهيكل الإنتاجي أكثر تنافساً وليس تكاملاً بينهما، وبالتالي احتمال إيجاد التجارة بينهما محدود. (2) المجموعة الثانية التي يكون متوسط مؤشر تماثل الصادرات الزراعية بين ليبيا وبينها من6-10 % وتمثلها كينيا / وزيمبابوي/وجيبوتي/ واريتريا / وأوغندا/وبروندي /والسودان /وملاوي / وموريشيوس/ والكاميرون / وسيشيل/ورواندا. (3)المجموعة الثالثة التي يكون متوسط مؤشر تماثل الصادرات الزراعية بين ليبيا وبينها في حدود 6% أو أقل وتتمثل في مصر/وزامبيا. ويتبين من اختلاف مؤشر تماثل الصادرات الزراعية الليبية من مجموعة من دول الكوميسا إلى مجموعة أخرى على وجود اختلاف نسبي بدرجات متفاوتة بين الهياكل الإنتاجية الزراعية الليبية وهذه الدول، بما يعني اختلاف درجة التكامل أو التنافس فيما بينها، وبالتالي اختلاف احتمال إيجاد التجارة بين ليبيا وهذه الدول.

(2)مؤشر التوافق التجاري Trade Compatibility : يشير جدول(11) ان المتوسط العام لمؤشر التوافق التجاري بين الصادرات الزراعية الليبية والواردات الزراعية الوطنية في كل دولة من دول الكوميسا بلغ حوالي 0.897 مما يعنى أن هناك توافقاً تجارياً بين الصادرات الزراعية الليبية والواردات الزراعية في مختلف دول الكوميسا أي أن دول الكوميسا تعتبر سوقاً تصديرياً مناسباً للمنتجات الزراعية الليبية، لأن ارتفاع مؤشر توافق الصادرات الزراعية الليبية إلى الواردات الزراعية في مختلف دول الكوميسا يعنى أن ليبيا يمكن أن تمثل مصدراً للواردات الزراعية لدول الكوميسا، وهذا يعني أن فرص توسع الصادرات الزراعية الليبية إلى مختلف دول الكوميسا واعدة مما يعنى احتمال تحويل للتجارة بحيث تحل المنتجات الزراعية الليبية محل المنتجات الزراعية التي تستوردها دول الكوميسا من العالم بدرجة أكبر.

كما أن قيمة مؤشر التوافق التجاري بين الواردات الزراعية الليبية والصادرات الزراعية الوطنية في كل دولة من دول الكوميسا بلغ متوسطه العام حوالي 0.853 مما يعنى أن هناك توافقاً تجارياً بين الواردات الزراعية الليبية والصادرات الزراعية من مختلف دول الكوميسا، أي أن دول الكوميسا تعتبر سوقاً مناسباً لاستيراد الواردات الزراعية الليبية منها، لأن ارتفاع مؤشر توافق الواردات الزراعية الليبية وصادرات دول الكوميسا الزراعية يعنى أن دول الكوميسا أكثر ملائمة لاستيراد منتجاتها الزراعية إلى ليبيا. تبين أيضا أن كل من مصر، وموريشيوس، وزامبيا، سويزلاند، واريتريا، والسودان، ومدغشقر، وسيشيل، والكونغو الديمقراطية، وزيمبابوي، ورواندا، وأوغندا، وكينيا، وبروانديأكثر دول الكوميسا قدرة على توفير احتياجات ليبيا من السلع الزراعية

جدول (10): تطور مؤشر التوافق التجاري بين الصادرات الزراعية الليبية وواردات دول الكوميسا خلال الفترة (2001-2012)

السنة	بروندي	الكاميرون	جيبوتي	اريتريا	أثيوبيا	كينيا	مدغشقر	ملاوي	موريشيوس
2002	0.526	0.973	0.550	0.950	0.704	0.852	0.712	0.716	0.996
2003	0.840	0.728	0.884	0.992	0.630	0.799	0.928	0.560	0.968
2004	0.948	0.762	0.793	0.920	0.313	0.845	0.982	0.794	0.972
2005	0.841	0.882	0.984	0.956	0.631	0.861	0.979	0.629	0.980
2006	0.968	0.929	0.755	0.983	0.623	0.796	0.985	0.631	0.969
2007	0.991	-0.930	0.935	0.944	0.675	0.857	0.995	0.649	0.982
2008	0.868	0.312	0.839	0.951	0.647	0.836	0.979	0.632	0.978
2009	0.790	0.650	0.980	0.995	0.430	0.806	0.961	0.652	0.971
2010	0.676	0.644	0.977	0.951	0.699	0.816	0.986	0.464	0.988
2011	0.997	0.756	0.813	0.793	0.799	0.991	0.911	0.802	0.885
2012	0.945	0.858	0.002	0.887	0.576	0.905	0.979	0.631	0.979
المتوسط	**0.821**	**0.596**	**0.768**	**0.942**	**0.634**	**0.834**	**0.929**	**0.640**	**0.969**

تابع الجدول رقم (10)

السنة	الكونغو	رواندا	سيشيل	السودان	سويزلاند	أوغندا	زامبيا	زيمبابوي	مصر
2002	0.915	0.815	0.910	0.925	0.995	0.812	0.976	0.946	0.999
2003	0.947	0.787	0.936	0.963	0.996	0.939	0.990	0.960	0.991
2004	0.940	0.904	0.925	0.955	0.984	0.812	0.967	0.834	0.991
2005	0.938	0.862	0.923	0.998	0.981	0.824	0.997	0.845	0.975
2006	0.947	0.773	0.942	0.978	0.882	0.815	0.980	0.764	0.972
2007	0.937	0.842	0.929	0.960	0.986	0.803	0.963	0.998	0.969
2008	0.939	0.784	0.940	0.955	0.966	0.826	0.966	0.911	0.971
2009	0.957	0.861	0.957	0.977	0.974	0.841	0.992	0.864	0.956
2010	0.940	0.831	0.962	0.956	0.991	0.790	0.971	0.955	0.987
2011	0.795	0.979	0.795	0.821	0.876	0.992	0.835	0.953	0.877
2012	0.888	0.960	0.888	0.960	0.956	0.895	0.917	0.994	0.956
المتوسط	**0.909**	**0.852**	**0.924**	**0.937**	**0.949**	**0.840**	**0.965**	**0.883**	**0.970**

جدول (11): تطور مؤشر التوافق التجاري بين الواردات الزراعية الليبية وصادرات دول الكوميسا خلال الفترة (2001-2012)

السنة	بروندي	الكاميرون	جيبوتي	اريتريا	أثيوبيا	كينيا	مدغشقر	ملاوي	موريشيوس
2002	0.526	0.973	0.550	0.950	0.704	0.852	0.712	0.716	0.996
2003	0.840	0.728	0.884	0.992	0.630	0.799	0.928	0.560	0.968
2004	0.948	0.762	0.793	0.920	0.313	0.845	0.982	0.794	0.972
2005	0.841	0.882	0.984	0.956	0.631	0.861	0.979	0.629	0.980
2006	0.968	0.929	0.755	0.983	0.623	0.796	0.985	0.631	0.969
2007	0.991	-0.930	0.935	0.944	0.675	0.857	0.995	0.649	0.982
2008	0.868	0.312	0.839	0.951	0.647	0.836	0.979	0.632	0.978
2009	0.790	0.650	0.980	0.995	0.430	0.806	0.961	0.652	0.971
2010	0.676	0.644	0.977	0.951	0.699	0.816	0.986	0.464	0.988
2011	0.997	0.756	0.813	0.793	0.799	0.991	0.911	0.802	0.885
2012	0.945	0.858	0.002	0.887	0.576	0.905	0.979	0.631	0.979
المتوسط	**0.821**	**0.596**	**0.768**	**0.942**	**0.634**	**0.834**	**0.929**	**0.640**	**0.969**

تابع الجدول رقم (11)

السنة	الكونغو	رواندا	سيشيل	السودان	سويزلاند	أوغندا	زامبيا	زيمبابوي	مصر
2002	0.915	0.815	0.910	0.925	0.995	0.812	0.976	0.946	0.999
2003	0.947	0.787	0.936	0.963	0.996	0.939	0.990	0.960	0.991
2004	0.940	0.904	0.925	0.955	0.984	0.812	0.967	0.834	0.991
2005	0.938	0.862	0.923	0.998	0.981	0.824	0.997	0.845	0.975
2006	0.947	0.773	0.942	0.978	0.882	0.815	0.980	0.764	0.972
2007	0.937	0.842	0.929	0.960	0.986	0.803	0.963	0.998	0.969
2008	0.939	0.784	0.940	0.955	0.966	0.826	0.966	0.911	0.971
2009	0.957	0.861	0.957	0.977	0.974	0.841	0.992	0.864	0.956
2010	0.940	0.831	0.962	0.956	0.991	0.790	0.971	0.955	0.987
2011	0.795	0.979	0.795	0.821	0.876	0.992	0.835	0.953	0.877
2012	0.888	0.960	0.888	0.960	0.956	0.895	0.917	0.994	0.956
المتوسط	**0.909**	**0.852**	**0.924**	**0.937**	**0.949**	**0.840**	**0.965**	**0.883**	**0.970**

جدول (12): تطور مؤشر الطاقة الاستيعابية لأسواق دول الكوميسا من إجمالي الصادرات الليبية خلال الفترة (2000-2012)

السنة	إجمالي صادرات ليبيا لدول الكوميسا	إجمالي واردات دول الكوميسا من العالم	واردات دول الكوميسا / الصادرات الليبية	واردات دول الكوميسا/أقل قيمة (الواردات/الصادرات الليبية)	الطاقة الاستيعابية
2002	1.0	36538	36538	149.7	0.7
2003	1.0	33389	33389	136.8	0.7
2004	1.0	36713	36713	150.4	0.7
2005	222.7	54358	244.1	222.7	100.0
2006	146.1	63241	432.7	259.1	56.4
2007	1.0	77471	77471	317.4	0.3
2008	1.0	119288	119288	488.8	0.2
2009	1.0	99762	99762	408.8	0.2
2010	1.0	119454	119454	489.4	0.2
2011	1.0	136603	136603	559.7	0.2
2012	1.0	143383	143383	587.5	0.2
المتوسط	**29.2**	**75318**	**-**	**-**	**0.9***

***متوسط هندسي**

كذلك يتبين أنه يبلغ حده الأقصى عام 2005 حيث يبلغ حوالي 100%، ولم تصل الطاقة الاستيعابية إلى هذا المستوى مرة أخرى خلال فترة الدراسة (2000-2012)، في حين يتبين أن مؤشر الطاقة الاستيعابية قد يبلغ حده الأدنى خلال الفترة (2008-2012) حوالي 0.2%، كما يتبين أن مؤشر الطاقة الاستيعابية قد تدهور خلال الفترة الثانية من الدراسة وذلك بمتوسط يبلغ حوالي 0.2% خلال الفترة (2007-2012)، كما يتبين أن المتوسط العام لمؤشر الطاقة الاستيعابية يبلغ حوالي 0.9 % خلال فترة الدراسة (2000-2012).

النتائج: توضح نتائج مؤشر تماثل صادرات ليبيا ومختلف الدول العربية أن هناك توافقاً تجارياً بين الصادرات الزراعية الليبية والواردات الزراعية في مختلف الدول العربية أي أن الدول العربية تعتبر سوقاً تصديرياً مناسباً للمنتجات الزراعية الليبية. كذلك الدول العربية تعتبر سوقاً مناسباً لاستيراد الواردات الزراعية الليبية منها. ويتضح من مؤشر الطاقة الاستيعابية لأسواق الدول العربية مجتمعة من الصادرات الكلية البينية الليبية أنه قد تحسن خلال الفترة الأولى من الدراسة (2002-2005) حيث يبلغ متوسطه العام خلال تلك الفترة حوالي 87.6%. وتشير نتائج مؤشر تماثل صادرات ليبيا ودول المغرب العربي من الصادرات الزراعية إلى وجود تشابه بين الهياكل الإنتاجية لليبيا مع دولة الجزائر، أي أن الهيكل الإنتاجي أكثر تنافساً وليس تكاملاً، وبالتالي احتمال إيجاد

التجارة بينهما محدود، على الرغم من ذلك فهناك إمكانية التوسع في التبادل التجاري بينهما وذلك لاختلاف السلع وتميزها عن غيرها من السلع الأخرى. ويتبين من اختلاف مؤشر تماثل الصادرات الزراعية الليبية في كل من المغرب، وموريتانيا، وتونس على الترتيب وهذا يدل على وجود اختلاف بين الهياكل الإنتاجية الزراعية الليبية وهذه الدول بما يعني اختلاف درجة التكامل أو التنافس فيما بينها، وبالتالي اختلاف احتمال إيجاد التجارة بين ليبيا وهذه الدول. ويتضح من نتائج مؤشر التوافق التجاري بين الصادرات الزراعية الليبية والواردات الزراعية الوطنية في كل دولة من دول المغرب العربي أن هناك توافقاً تجارياً بين الصادرات الزراعية الليبية والواردات الزراعية في مختلف دول المغرب العربي أي أن دول المغرب العربي تعتبر سوقاً تصديرياً مناسباً للمنتجات الزراعية الليبية، كما يتبين أن هناك توافقاً تجارياً بين الواردات الزراعية الليبية والصادرات الزراعية من مختلف دول المغرب العربي أي أن دول المغرب العربي تعتبر سوقا مناسباً لاستيراد الواردات الزراعية الليبية منها. كذلك يتبين من مؤشر الطاقة الاستيعابية لأسواق دول المغرب العربي من الصادرات الليبية أن مؤشر الطاقة الاستيعابية لأسواق دول المغرب العربي مجتمعة من الصادرات الكلية الليبية يبلغ حده الأقصى عام 2006إذيبلغ حوالي 100%، ولم تصل الطاقة الاستيعابية إلى هذا المستوى مرة أخرى خلال فترة الدراسة (2002-2012). يتضح من الدراسة أن مؤشر التوافق التجاري بين الصادرات الزراعية الليبية والواردات الزراعية في كل دولة من دول الكوميسا أن هناك توافقاً تجارياً بين الصادرات الزراعية الليبية والواردات الزراعية في مختلف دول الكوميسا أي أن دول الكوميسا تعتبر سوقاً تصديرياً مناسباً للمنتجات الزراعية الليبية، ويتبين أن قيمة مؤشر التوافق التجاري بين الواردات الزراعية الليبية والصادرات الزراعية أن هناك توافقاً تجارياً بين الواردات الزراعية الليبية والصادرات الزراعية من مختلف دول الكوميسا، أي أن دول الكوميسا تعتبر سوقاً مناسباً لاستيراد الواردات الزراعية الليبية منها. بينما تبين من دراسة مؤشر الطاقة الاستيعابية لأسواق دول الكوميسا مجتمعة من الصادرات الكلية الليبية أنه قد تحسن خلال الفترة الأولى من الدراسة (2000-2004) ولم تصل الطاقة الاستيعابية إلى هذا المستوى مرة أخرى خلال فترة الدراسة (2000-2012).

التوصيات: يتبين في ضوء استعراض مختلف النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية واندماجها في النظام التجاري العالمي الجديد يُعد أمراً حتمياً، لأن العزلة لها آثار سلبية مع ضرورة العمل على تعظيم الاستفادة من إيجابيات العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة الدولية والحد من سلبياتها بتعديل مختلف السياسات الاقتصادية والزراعية الليبية بما يحقق هذا الهدف وذلك من خلال الاخذ في الاعتبار التوصيات التالية التي أسفرت عنها هذه الدراسة:

1- تبنى مختلف السياسات التي من شأنها تنمية الصادرات الزراعية الليبية وترشيد الواردات الزراعية الليبية لتزداد نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات ومعالجة العجز المزمن في الميزان التجاري الزراعي الليبي في ظل تأثير الاتفاقيات متعددة الأطراف وإنشاء منظمة التجارة العالمية للاستفادة لما تفرضه من التزامات على الدول الأعضاء تُزيل كثيراً من قيود التجارة الدولية.

2- الاهتمام بدراسة طلب الأسواق الاستيرادية الجديدة واحتياجاتها المستقبلية والقدرة الاستيعابية لتلك الأسواق للعمل على تنمية المقادير المصدرة إليها وزيادة قدرتها التنافسية في تلك الأسواق ليتم استقرار الطلب عليها فيها.

3- العمل على تطوير السياسات الزراعية الإنتاجية لتحقيق الزيادة في الإنتاجية للوحدة الأرضية فضلاً عن تطوير الأجهزة والخدمات والعمليات التسويقية بما يسمح بتوفير جودة مناسبة تتوافق ورغبات المستهلك الليبي والأجنبي وتخفيض تكاليف تداولها لتحقيق تخفيض في أسعارها النسبية مع مثيلاتها من إنتاج الدول المنافسة في السوق العالمي حتى يمكن توسيع نطاق وحجم تصديرها وتحسين مركزها التنافسي.

4- العمل على اتجاه السياسات الإنتاجية والتصديرية لتحقيق معدل أكبر من الاستقرار النسبي سواء في إنتاجها أو تصديرها، فضلاً عن إتباع سياسة التصدير بالأهداف بدلاً من الاعتماد على تصدير الفائض بعد تلبية الاحتياجات المحلية، ويتم ذلك من خلال تخصص مساحات معينة للإنتاج التصديري حتى لا تتأثر مقادير ومواصفات الزروع المنتجة بالإنتاج المخصص للاستهلاك المحلي.

5- إتمام مراحل التوقيع ليبيا على وثائق إنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية المتسعة التي عقدت بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية الثلاث في شرق وجنوب أفريقيا للاستفادة من نتائج التكامل الاقتصادي بين تلك الدول بتوسيع وتنمية التجارة البينية فيما بينها.

6- العمل على استكمال ليبيا إجراءات انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية WTO حتى لا تكون خارج إطار النظم والتسهيلات والإجراءات التي تنظم حركة التجارة العالمية فيما بين دول المنظمة في السلع والخدمات.

7- قد يكون من المفضل اتجاه ليبيا إلى التفاوض مع الاتحاد الأوربي باعتباره جاراً طبيعياً لها لعقد أتفاق شراكة أوروبية ليبية على غرار اتفاقيات الشراكة الأوربية مع دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

8- تبني الآليات التي قد تسهم في تنامي التبادل التجاري بين دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإرساء التعريف بمنتجات تلك الدول فيما بينها لأن الجغرافيا المتقاربة والتاريخ الواحد واللغة المشتركة كلها مقومات تؤهل لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطن العربي.

9- إعطاء أهمية كبرى لتكامل التجارة الخارجية الزراعية الليبية مع دول الكوميسا لأنها تعتبر من الأهمية بمكان ضمن أحد التكتلات الاقتصادية التي يمكن أن تستفيد منها الجمهورية الليبي.

The Libyan agricultural foreign trade in scope of Arab, regional and international unoins (Arab countries –Arab Maghreb Union – COMESA)

ABSTRACT: Libyan economic system suffers from a structural crisis despite high Libyan GDP value. This crisis is due to depending mainly on non-renewable resources in the form of petroleum products which affected by instability of revenues, because instability of world prices or because of internal conditions. The study aims to measure the contribution of Libyan agricultural foreign trade to the economic blocs that Libya shares in membership and their trends during the period of 2002-2012. The study found that Arab countries are the most suitable markets for importing their agricultural products to Libya. The indicator of the absorptive capacity of the Arab countries' markets combined from the total intra-Libyan exports showed that it improved during the first period of the study (2002-2005), as its general average during that period is about 87.6%. In addition, there is a commercial agreement between Libyan agricultural exports and agricultural imports in the various Maghreb countries, meaning that the countries of the Maghreb are considered a suitable export market for Libyan agricultural products, and it is evident that the value of the commercial compatibility index between Libyan agricultural imports and national agricultural exports in each country of the Arab Maghreb Union. As for the COMESA countries, the COMESA countries are considered a suitable market for importing Libyan agricultural imports. Finally, the study recommended the necessity of adopting various policies that would develop Libyan agricultural exports and rationalize Libyan agricultural imports to increase the ratio of exports to imports and address the chronic deficit in the Libyan agricultural trade balance under the influence of multilateral agreements and the establishment of the World Trade Organization to benefit from the obligations imposed on member states that are removed Significantly one of the limitations of international trade.

المراجع:

1- إبراهيم عبدالهادي عبدالسلام، **دراسة اقتصادية لإمكانات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي**، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة الفيوم، 2011.

2- السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، **إستراتيجية الكوميسا الإحصائية 2013** ، الاجتماع الخامس للجنة الكوميسا المعنية بالمسائل الإحصائية ، لوساكا – زامبيا ، 2013.

3- المصرف الزراعي ، طرابلس، ليبيا .

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية** ، اعداد متفرقة.

5- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، **إحصائيات التجارة الخارجية لليبيا**، طرابلس، أعداد متفرقة.

6- خيرية عبد الحميد حمد أسحيب، **دراسة اقتصادية للأمن الغذائي في الجماهيرية الليبية**، رسالة ماجستير، كلية الزراعة (سابا باشا)، جامعة الإسكندرية، مصر، غير منشورة، 2005.

7- ضيف منصور سليمان، **تحليل اقتصادي لكل من التجارة الخارجية والتجارة الخارجية الزراعية المصرية مع أهم التكتلات الاقتصادية**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم الاقتصادي الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية،مصر،2004.

8- عبد الحكيم الرفاعي، **السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار القاهرة للنشر، جمهورية مصر العربية ، 1976.

9- عبير محمد سليمان الديب، **آثار العولمة وتحرير التجارة الدولية على صادرات الزروع الحقلية المصرية**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الزراعة (سابا باشا)، جامعة الإسكندرية، 2006.

10- محمد عبدالصادق السنتريسى وآخرون، احتمالات خلق وتحويل التجارة الزراعية بين مصر ودول الكوميسا، **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي**، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، يونيو، 2009.

11- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، تقرير عن حالة الاقتصاد الليبي، بنغازي، ليبيا، 2002.

12- هويدا السيد حسن ، القدرة التنافسية واحتمالات خلق وتحويل التجارة لصادرات مصر من محصول الأرز إلى أهم دول اتفاقيات مناطق التجارة الحرة، **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي**، المجلد العشرون، العدد الثالث، سبتمبر، 2010.

1. الموقع الإلكتروني التقرير الاقتصادي العربي الموحد **taryfund.orgwww.arabmone**

2. الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية للتنمية الزراعية **www.aoad.org**

3. الموقع الإلكتروني للبنك الدولي **www.worldbank.org**

4. - United Nations, Food and Agriculture Organization – **Trade Year Book** – Rome, different Volumes